**المحاضرة الثانية: تابع التطورالتاريخي للفكر التسييري**

نماذج من التنظيمات القديمة وطريقة عملها:

1-النموذج المصري: كان التنظيم كله مبني على تسيير واستغلال مياه النيل، هذا التسيير موكل بصفة كلية إلى الدولة الحاكمة الذي يمثله (فرعون).

 حيث يتميز هذا النموذج من التنظيم بأنه قانوني وإداري أي مركزي ومن جهة أخرى نجد تدخل الدولة ظاهر للعيان بفضل امتلاك وسائل العمل.

 يتضح من هذا التنظيم ظهور ثلاثة مهام في الفكر التنظيمي وهي: التخطيط، المراقبة والتنظيم.

2-النموذج البابلي: ظهر هذا التنظيم في فترة 2000 سنة قبل الميلاد بفضل تشريعات "حمورابي" وأيضا بروز مصطلح المسؤولية في العمل، إذا تكلمنا عن التنظيم عند حمورابي ملك البابليين فهو يعد من أول من أدار الدولة الموحدة سياسيا من عاصمته بابل ومنها صار يصدر الأوامر والقرارات المتعلقة بالإنفاق والجباية وهو الذي أرسى بناء أقدم مدرستين في التاريخ الأول في "سبأ" و الثانية في "كيش".

كما وضع أيضا أول شريعة قانونية عام 1770 قبل الميلاد تحكم العلاقات بين الحاكم ورعيته وبين أفراد الرعية أنفسهم محددا فيها العقوبات الصارمة لكل مخافة.

 ويمكن استخلاص أهم مظاهر التنظيم الإداري في هذا النموذج مايلي:

-يعتمد الملوك في تسيير شؤون حكمهم ومملكتهم على مجلسين أحدهما يضم المسنين والآخر المقاتلين، ويشارك المجلسان بمناقشة القضايا العامة وكثيرا ما كان ينتخب مديرا من بينهما وتخول له صلاحية تسيير الشؤون الدينية والدنيوية.

-من المبادئ التنظيمية العامة نجد مبدأ عدم التعسف في إستخدام السلطة أو التمتع بالحق والإنسان المتعسف يعوض عن الضرر الذي نجم بحق الآخرين نتيجة سوء تصرفه، كما تشددت في معاقبة أصحاب الحرف والمهن الذين يهملون أو يقصرون بعملهم.

-النموذج الصيني: يرتكز هذا التنظيم على الطبقة الحاكمة و التي تختص في تنظيم العشائر الدينية، هذه الأخيرة لها الأهمية الكبيرة في المجتمع الصيني .

 لقد اقترن النموذج الصيني بأفكار فلسفية ل: الفلسفة الكونفوشيوسية نسبة للفيلسوف كونفوشيوس 551-479 ق م.

ومن أهم المبادئ التنظيمية التي أتى بها هذا الفيلسوف:

-التأكيد على دور الحكومة (القيادة) ومنظماتها في خدمة الشعب.

-توسيع صلاحيات المسؤولين وتقليل القيود عليهم.

-الدعوة إلى إعداد البشر الصالحين واعتماد الأخلاق بدل القوانين

-التحسب والتهيؤ قبل البدء بالعمل

-التأكيد على أهمية الاتصال من خلال الأوامر الواضحة التي لا تثير اللبس أو الإختلاف في التفسير

-أهمية الاختيارات عند إنتقاء الموظفين للعمل لإختيار الأكفاء والأنسب.

-النموذج الإغريقي –الروماني:

هو نموذج قديم نجد أنه يركز على الاقتصاد الرعوي، فالمؤسسات كانت عائلية تحتوي على الأب، الأم، والأولاد، العبيد.

ونتيجة للتطور الاقتصادي والعسكري لروما تغيرت محتوى الملكية القديمة للأرض، حيث كانت الأراضي قبل هذا موزعة توزيع موضوعي وعادل، حول التجمعات لأسباب استراتيجية وغذائية. هذا التنظيم تحول بسرعة إلى يد ملك واحد يستعبد طبقة العمال بأبخس أجر.

 تدريجيا بدأت تنهار وتزول الملكية الصغيرة التي استغلت من طرف ملك واحد، فالاقتصاد في هذه المرحلة مبني على استغلال العبيد ومع تطور واتساع الدولة الرومانية، بدأت تتشكل هيئات للمراقبة، كما نلاحظ تطور التقنيات بصفة نسبية في العمل الاقتصادي لأن القوة الاقتصادية مبنية على العبيد.

فمن مميزات هذا النموذج نجد مايلي:

-ظهور بعض الهياكل الهرمية وتقسيم الأعمال وفصل الملكية العامة عن ملكية الإمبراطور.

-جعل الفرد بدلا من الدولة المحور الذي يدور حوله الفكر والتنظيم السياسي والقانوني.

-استعانة الامبراطور بمعاونين ومساعدين في ادارة القطاعات واحتفاظه لنفسه بسلطات الأمر والنهي وإصدار القرارات.

النموذج الإسلامي:

لعب الدين الإسلامي دورا مهما في تطور الإدارة والتنظيم بكل جوانبهما وذلك بفضل ما جاء في القرآن الكريم وما أمر به النبي عليه الصلاة والسلام، كما ينادي الإسلام بأهمية وضرورة الوظائف الإدارية في إنجاز الأعمال على أكمل وجه ويمكن استنباط ذلك في نقاط أساسية هي: التنظيم، المسؤولية والتعاون، الرقابة.

 ونجد من بين المفكرين الإسلاميين الذين تكلموا بإسهاب عن الدولة وتنظيمها المفكر عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406)، إذ يرى ابن خلدون في كتابه الشهير المقدمة" أن اختلاف الأجيال في أحوالهم أنما هو باختلاف نحلهم من المعاش".

هذه العبارة تشير إلى تفسير الواقع الاجتماعي بعوامل اقتصادية، إذ نجد ابن خلدون في تحليله السوسيولوجي للتنظيم الاقتصادي، بحيث يعمد إلى الكشف عن الجوانب الثقافية والاجتماعية المصاحبة للتنظيم الاقتصادي، والتي تعتبر ضرورة ملازمة له وجزءا من إيقاعاته، إذ أن المجتمع لا يقرر التنظيم الاقتصادي الذي يناسب استغلال الثروات التي في حوزته استغلالا أمثل، بل أن هذا التنظيم يتقرر في معطيات البيئة التي تفرض التنظيم الاقتصادي الملائم ومن ثم يتشكل المجتمع في علاقاته وخصائصه الثقافية والاجتماعية في ضوء هذا التنظيم، فالثروات التي في حوزة المجتمع هي معطى مسبق، يقتضي استغلاله تنظيما اقتصاديا محددا، وهذا التنظيم الاقتصادي يرتبط بخصائص ثقافية واجتماعية معينة، تجدها حيث يوجد هذا التنظيم الاقتصادي.

 كما يبرز ابن خلدون على أهمية تقسيم العمل، فهو المحور الأساسي الذي يدور حوله كل وسائل الإنتاج.

ومن ناحية أخرى يشير ابن خلدون إلى حقيقة هامة مفادها أن نوعية التخصص المهني والحرفي للأنشطة الاقتصادية-الطبيعية- ترتبط بنوعية المجتمعات وتطورها في مراحل التحول ذاتها، فالمجتمعات البدوية ترتبط بها الأعمال الزراعية أو الصيد والرعي وغير ذلك من حرف مهنية بسيطة وتنشأ الصناعة والتجارة عندما تتحول المجتمعات إلى المجتمعات العمرانية، الحضرية.